مجلة دراسات معاصرة؛ دورية دولية نصف سنوية محكّمة تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر

تاريخ الإرسال: 21 مارس 2018 تاريخ القبول: 21 ماي 2018

مُستويات التحليل اللّساني في نظريّة النّحو الوَظيفي لدى أحمد المتوكل

الباحث: ياسر أغا.
المركز الجامعي صالحي أحمد
ولاية النعامة- الجزائر
المشرف : الدكتور: بغداد بلية.

الملخص:

نُحاول في هذا البحث عرضَ الجهاز المفاهيمي لمستويات التحليل اللساني الّتي قدّمها اللّساني المغربيّ أحمد المتوكّل في إطار نظريّته المُسمّاة " نظرية النحو الوظيفي " بُغيةَ الوقوف على أهمّ الأسس والركائز والرؤى التحليلية الّتي تنطلق منها هذه النظرية في رصد بعض القضايا اللغوية ومحاولة وصفها و تفسيرها في ضوء مُقاربة لسانية ذات منحى وظيفيّ.

الكلمات المفتاحية: التحليل اللّساني – نظريّة النّحو الوظيفي – أحمد المتوكّل

Abstract:

In this research we seek to present some theoretical concepts related to the levels of linguistic analysis in the theory of functional structure led by Ahmad Al-Mutawakil. In order to find out the most important bases and the analytical and linguistic opinions from which this theory stems from its treatment and interpretation of some linguistic issues from a functional background

***Keywords**: Linguistic Analysis - Functional Theory Theory - Ahmad Al-Mutawakil*

ديباجة:

عرف البحث اللّساني تحوّلات نوعيّة كانت نتيجة الاهتمام بالآلة المسؤولة عن التمظهرات اللّغوية "اللّغة"،ولهذا يعدّ "السّؤال عن الكيفيّة الّتي استطاع بها الإنسان أن يطوّع جهازه اللّغوي ليجعله جهازاً مَرِناً نحو وظائف متعدّدة سؤالاً إبستيمولوجياً بالأساس"[1] ومِن هُنا كانت ضرورة بناء نماذج لسانيّة لرصد مُختلف الظواهر اللّغوية،إضافةً إلى رصد بعض المفاهيم والتصوّرات وكيفيّة بنائها ذِهنيّاً وعلاقة المقولات النّحويّة بها،ونجد مِن ضمن هذه النّماذج اللّسانية " نظريّة النّحو الوظيفي " الّتي ظهرت في الثلث الأخير مِن القرن الماضي،الّتي أرسى دعائمها اللّساني الهولندي " سيمون ديك " ،وتمّت صياغتها ونقلها إلى العالم العربي بفضل جهود اللّساني المغربي "أحمد المتوكّل" حيث اعتمدها مشروعاً له في تقديم بعض المقترحات لوصف العربية، وقد ظهر ذلك في نماذجه الّتي استحدثها كنحو الطّبقات القالبي ،والنّموذج الموسّع ،حيث حاولَ مِن خلاله إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم،على مستوى مِن العمق وفق منهج مقارباتي ،في سبيل عقد حوارٍ معرفيّ يمدّ جسورَ التواصل بين مُدَوّنتين مختلفتين،مُضيفاً تفسيراً لعديدٍ مِنَ قضايا اللّغة العربيّة منظوراً إليها مِن وِجهةٍ وظيفيّة ،ومقترحاً في الأخير نموذجاً اصطلحَ عليه بـ"الخطاب الموسّط " كنموذج إجرائي ، يُمكن تسخير آلياته في مجالاتٍ عديدة ، كالترجمة و تحليل النّصوص، وتعليم اللّغات.

مفهوم نظريّة النّحو الوظيفي :

نظرية النّحو الوظيفي "هي نظرية لسانية تعدّ اللّغة وسيلةً للتّواصل الاجتماعي ؛أي نسقاً رمزياً يؤدّي مجموعةً مِن الوظائف أهمّها وظيفة التّواصل ،وهي نظريةٌ للتركيب والدّلالة منظوراً إليهما

مِن وِجهة نظر تداوليّة تسعى إلى وصفِ وتفسير خصائص الخِطاب، باعتبار بُعديه المقالي والمقامي"[2]،ويميّز أحمد المتوكّل بيْنَ تيّارَيْنِ " تيّارٌ صوري "يقف في مقاربته للّغات الطّبيعية عِنْدَ بِنْيتها ولا يكادُ يتعدّاها، و"تيّارٌ وظيفيّ "يسعى إلى وصف بِنْية اللّغات الطّبيعية عبرَ ربطها بما تؤدّيه هذه اللّغات مِن وظائف داخل المجتمعات البشريّة، وهذا التمييز بيْن التّيارَيْن تيارٌ صوري وآخر وظيفي له مِن الوضوح والورود إبستيمولوجيا تجعله مِن أنسب التّنميطات للدّرس اللّساني الحديث[3] وهنا تكمُن مهامُ اللّساني المشتغل بهذا النّموذج الوظيفي حيث يسعى إلى بناء نسقين مِن القواعِد نسق القواعد التّداولية والمقصود به الجوانب الوظيفيّة الّتي تحكمُ التّفاعل الكلامي باعتبارِه نشاطاً تعاوُنياً مُبَنْيَناً، إضافةً إلى الجوانِب الصّورية وهو نسق القواعد الدّلالية والتّركيبية والصّوتية الّتي تحكم العبارة اللّغوية المستعملة بصفتها أدوات لذلك النّشاط[4] لأنّه "مِن المعلوم أنّ التنظير في اللّسانيات كما غيرها مِن العلوم يستلزم عدم التوقّف عند مستوى الرّصد ،والوصف المحض للوقائع موضوع الدّرس ومجاوزته إلى مستوى أعلى، مستوى تفسير هذه الوقائع" [05].

المبادئ العامّة لنظرية النّحو الوظيفي :

ترتكزُ المقاربة الوظيفيّة شأنها شأنُ كلّ نظرية لسانيّة على مبادئ أساسيّة تشكّل مرتكزاً للبحث وقد تمّت صياغة المبادئ العامّة الّتي تقومُ عليها نظرية النّحو الوظيفي في عشرة مبادئ يمكن لنا أن نُجملَ هذه المبادئ العشرة والرّكائز الّتي قامَت عليها نظرية النّحو الوظيفي، فيما يلي:

أ- مقاربة اللّغة تقوم على أساس أنّها **أداةٌ للتّواصل** داخل المجتمعات البشرية

ب- وظيفة اللّغة الأساس هي **وظيفة التّواصل** تتفرّع عنها وظائف أخرى"تعبيرية إقناعية...الخ"

ت- **القدرة** الّتي يكتسبها مستعمل اللّغة الطبيعية **قدرة تواصلية عامة** تشمل كل المعارف اللّغوية والخطابية وغيرها، الّتي تمكنه مِن إنتاج أي خطاب وفهمه وتحويله ،إمّا ترجمةً أو تفسيراً،أو شرحاً أو تأويلاً

ث- **تحكم الوظيفة بِنْيَة اللّغة** عامة وبنية ما يمكن أن ينتج داخلها مِن أنماط خطابية سواء في التّزامن أو في التّطور[6].

التّحليل اللّساني في نظريّة النّحو الوظيفي

قامَ أحمد المتوكّل في إطار النّحو الوظيفي ، باقتراحِ جهازٍ واصف يُقَدّمُ مِن خلالِه رصْداً لبعض قضايا اللّغة العربيّة مُحاوِلاً وصفها وتفسيرها مِن وِجْهةٍ وظيفيّة،حيث اقترحَ نماذِجَ مِنَ التّحليلات الوظيفيّة مُصَنِّفاً إيّاها إلى ثلاثة أقسامٍ:

1- تحليلات مُعجميّة.

1- تحليلات تركيبيّة.

2- تحليلات تداوليّة.

أمّا التحليلات المعجميّة فقد عالجَ المتوكّل مِن خلالها ظاهرة اشتقاق المحمولات الفعليّة في حين تناوَل في التّحليل التركيبي خصائص المُكَوِّنَيْنِ: الفاعِل والمفعول وخصائص الجُمَل الرّابطيّة، وخصائص الجُمَل المُرَكّبة، كما عالجَ أيضاً في التحليل التّداولي ظواهِرَ مركزيّة، كظاهرة العطف والاستِفهام حاوَل فيها مِن منظور وظيفي، رصدَ خصائِص التّراكيب المُبتدئيّة، والتراكيب الذّيْليّة[7].

1- تحليلات مُعْجَميّة :

وضعَ أحمد المتوكّل ترسانةً أوّليّة للوُلوجِ في التنظير التّحْليلي للنّموذج المُعْجَمي حيث اقترحَ مدخلاً معجمياً تنظّمُه مجموعةً مِن الأطر تكمُن مهمّتها في التّمثيلِ لأحد أنماط الوقائع ، كالإطار الحَمْلي مثلاً ؛ الّذي يتكوّن مِن محمول،ومحلاتيّة المحمول،وذلك للتّمثيل للخصائص البنيوية الّتي تميّز المُفرَدة الّتي يقومُ المتكلّم باشتقاقِها عن طريق قواعِدَ منتجة مِن المفردات الأصول، يُمثّلُ لها في قائمةٍ متناهية تُسمّى معجماً باعتباره المخزن الّذي يمُدّ المكوّنات الأخرى بالمادة المُفرداتيّة ،كمُكَوّن أساسي مِن مكوّنات القالب النّحوي في نظرية النحو الوظيفي حيثُ تُرصد فيه سمات البنية التحتية والبنية السطحية تربطُ بينها قواعد التعبير عبر المستوى العلاقي والتّمثيلي ويتحقق الربط أيضاً عبر القوالب ،في حين تُسنَد مهمّة اشتقاق المفردات الفروع إلى نسقٍ مِنَ القواعد تُسمّى بـ: "قواعد تكوين المحمولات" يتمّ وفقها مِن خلال المحلاتية[8] بِشقّيْها الكميّة و الكيفيّة -بِعَدّهِما أحد السّمات الّتي يجب أن تتوافر في الوحدات المعجميّة- يتم تحديدُ الوظائف الدّلاليّة حينما تخضعان "الكميّة والكيفيّة" لمبدأيْ التّكييف الصّوري ،ومبدأ التكييف الدّلالي وذلك قصد استجلاء موضوعات المحمول الّتي تتضمّنها بِنْيَة الجملة من خلال طبقاتِها الأربع : الطبقة الإنجازيّة ،والطبقة القَضَوِيّة والطّبقة الحمليّة الموسّعة، والطبقة الحملية المركزيّة[9].

ومِن خلالِ مكوّنات هذا المدخل المعجميّ الّذي سعى المتوكّل إلى تنظيمِ أدواره،حيث قدّم مجموعةً افتراضاتٍ تقومُ عليها التّحليلات المعجمية ،وتجلّى ذلك مِن خلالِ تحديده للمفردات الأصول في اللّغة العربيّة، عن طريق قَوْلَبَة الجِذر الّذي تمثّل أوزانه أصولاً تقتربُ مِن المعنى النّوَوي الّذي يدلّ عليهِ الجذر،وبناءً على مجموعةٍ مِن المعايير قدّمَ أحمد المتوكّل اقتراحاً مفادُه " أنّ المفردات الّتي يُمكِن عدّها في اللّغة العربيّة مفردات

أصولاً ،هي المفردات المصوغة على الأوزان الفعليّة الثّلاثة [فَعَلَ] ،[فَعِلَ]، [فَعُلَ]، هذه المفردات تُعَدّ مصادِرَ اشتقاق جميع المفردات الأخرى سواءً الأفعال مِنها، أم الأسماء أم الصّفات"[10]، كما ميّزَ أحمد المتوكّل بَيْنَ الاشتقاق المباشر والاشتقاق غير المباشر بواسطة المسطرة الاشتقاقيّة الّتي يتمّ مِن خلالِها تِبْيانُ المفردات الأصول أثناء عمليّة الاشتقاق، مِن خلالِ النّسق الاشتقاقي الّذي تظهرُ فيهِ مجموعةً مِنَ السّمات والخصائص المميّزة الّتي يُمكِنُ رصدها كاشتراكِ الأوزان أو ترادفها، وتضمّنها أحياناً لمجموعةٍ مِن الثغرات كحلقات معجميّة مُفْرَغة ،وهذه الظاهرة اصطلح عليها المتوكّل بـ:"السلسلة الاشتقاقيّة"[11] ؛وهي الّتي تتألّف مِن مُفردات ذات أصليّة مُطلقة أي:المفردات الفعليّة المصوغة على أحد الأوزان [فَعَلَ] ، [فَعِلَ]، [فَعُلَ] ،ومفردات مشتقّة مِن المفردات الأصول تُشكّل في الوقت نفسِه، أصولاً بالنّسبة لمفردات مشتقّة أخرى،وقد بيّنت كتاباتُ المتوكّل الوظيفيّة الكيفيّة الّتي يتمّ بها تطبيق قواعد تكوينُ المحمولات الفعليّة في اللّغة العربيّة سواءً في صورتها العامّة، أم مِن حيث الثّغرات الصّرفية والدّلاليّة الّتي تُحْدِثُها،ومظاهر الاختلاف والائتلاف بينَ قواعد تكوين المحمولات الّتي توسّع مِن مِحْلات المحمول، بالزّيادة في عدد موضوعاتِه كما هُوَ الشّأن بالنّسبة إلى قاعدة تكوين المحمولات العلية، وقاعدة تكوين المحمولات الطلبيّة،وقواعد تكوين المحمولات الدّالة على المشاركة، ومقابل هذه القواعد المُوَسّعة توجد القواعد الّتي تقلّص محلاتية المحمول بحذف موضوعاته،كما هُوَ الشّأن بالنّسبة إلى قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية والعكسية، وقاعدة تكوين المطاوِع وقاعدة تكوين المبني للمجهول، وقاعدة تكوين المحمولات الانصهارية[12].

2- تحليلات تركيبيّة:

بَيَّنَ المتوكّل في هذا التّحليل ورودَ وظيفيتَيْن في اللّغة العربيّة [الفاعل/ المفعول] ، لهما دورٌ كبير في الرّبط بين البِنْية الحمليّة والبنية المكوّنيّة ،باعتبار الأولى "بِنْية دلاليّة منطقيّة تتكوّن مِنَ الإطار الحملي مضافاً إليه مخصّصات محمولهِ ،ومخصّصات حدودهِ وتشكّل مَصْدَرَ اشتقاق للعبارة اللّغوية "بَيْنما الثّانية ؛ تشكّل "بنيةً صرفيّة تركيبيّة تتموقع في النّموذج في موقع ما قبلَ التّمثيل الصّوتي للجُمْلة ، وما بعد البنية الوظيفيّة يضطلع برصد قواعد التّغيير"[13]، وقد استدَلَّ المتوكّل على ورودِ هاتَيْنِ الوظيفيتَيْنِ باعتبارهما يحدّدان وظيفياً مستوى المنظور المنطلق مِنْه لتحليل الواقعة الّتي يدلّ عليها المَحْمول*[14] وتعرّف الوظيفتانِ التركيبِيّتان **[الفاعل/ المفعول]** في النّحو الوظيفي ،في إطار مفهوم "الوِجْهَة " فالوظيفة "الفاعل تُسْنَد إلى الحدّ الّذي يشكّل المنظور الأوّل للوِجهة المعتمدة في تقديمِ الواقعة الدّال عليها محمول الحمل، أمّا الوظيفة المفعول فتُسْنَدُ إلى الحدّ الّذي يشكّل المنظور الثّاني،للوِجهة المعتمدة في تقديمِ الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"وقد بيّنَ المتوكّل أنّ الوظيفة الفاعل، تُسند في اللّغة العربية للحدود الحاملة للوظائف الدّلالية باعتبار حدود الحمل، بصنفيها "حدود موضوعات/ حدود لواحق" وذلك بالنظر إلى أهمّيتها بالنّسبة للواقعة الدّال عليها المحمول ،فالوظيفة التركيبيّة الفاعل وفق هذا المنظور تُسند للحدود الحاملة للوظائف الدلالية [المنفذ/ المستقبل/ المتقبّل/ المكان/ المتوضع/ الحائل][15]، وأضافَ المتوكّل متناوِلاً هذه الوظيفة التركيبيّة بعض الآراء كشلّميّة إسناد الفاعل، وتسرّبها داخل الحمل المُدْمَجْ بالنّسبة للمحمول الرّئيس، ومِنْ منظور حالته الإعرابيّة المجرّدة "العميقة"، وكذا باعتبار الحَدْ المُسْنَد إليه نوعيّة الخصائص [الإعرابيّة والرّتبيّة]،حيث يُمْكِنُ لهذه الوظيفة تحديد رتبة المكوّن المسندة إليه طبقاً للبنيات الموقعيّة ،وذلك حسب الوظيفة الدّلاليّة المخصّصة له[16].

أمّا الوظيفة التركيبيّة المفعول فشأنها في ذلك "شأن الوظيفة التركيبيّة الفاعل ، تَرِدُ في الوصف الكافي لخصائص الجملة في اللّغة العربيّة ،وممّا يروزُ ورود هذه الوظيفة بالنّسبة لنحو اللّغة العربيّة أنّها لا تُسند في هذه اللّغة إلى الموضوع المتقبل فحسب،بل كذلك إلى الموضوع المستقبل وإلى بعض الحدود اللّواحق."كما تُسْنَد إلى الحدّ المستقبل والحد المُتقبِل، وباعتبار الحدود الحاصلة للوظائف الدّلاليّة فتُسند إلى[المكان / الزمان/ الحدث] ،وقد بيّن المتوكّل مِن خلال الوظيفة التركيبيّة المفعول أنَّ التّمييزَ بيْنَ [المفعول المباشر/ المفعول غير المباشر] غيرُ واردٍ بالنّسبة للّغة العربيّة ،ذلك أنّ المفعول غير المباشر يحتَلُ الموقع الّذي يلي موقع الفعل حسب القاعدة العامّة، لكن احتلال المفعول المُباشر لهذا الموقع غيرُ ممتنع، وقد رجّحَ فرضية المفعول المزدوج القائمة على فكرة أنّ وظيفة المفعول تُسند في التراكيب إلى المُرَكّب الاسمي ذو الخصائص البِنْيوية، القائم مثلاً على القابليّة للإضمار واحتلالِ نفس المَوْقِع ، وأخذ الحالة الإعرابية نفسها و الصّلاحيّة الفاعليّة في الجُمَلْ المبنيّة للمجهول[17].

3- تحليلات تَدَاوُليّة:

تناول أحمد المتوكّل في هذا الجانب، "الوظائف المُسنَدة إلى إحدى وحدات البِنْية الحمليّة، والمسندة أيضاً إلى إحدى وحدات المُستوى العلاقي مِن البنيّة التحتيّة في مقابل المستوى التمثيلي" حيث اهتمّ بتحديد الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة،

مُقدّماً مجموعةً مِن الاقتراحاتِ لِمَا تضمّنه نموذج سيمون دِكْ ، وهو ما أسهم أيضاً في تطوير نموذجه ، ذلك أنّ البنية البِنية التداوليّة الّتي تحكمها طبيعة التّواصل، وشروط الآداء ، يمثّل أحد أوجه عمليّة التّواصل الّتي يركّز عليها نموذج النّحو الوظيفي ،واستناداً إلى مُقترح سيمون ديك يميّز المتوكّل بينَ نوعينِ مِن الوظائف[18] التّداوليّة: وظائف داخليّة/ وظائف خارجيّة ، أمّا الوظيفتانِ الدّاخليّتان فهما: البؤرة والمِحْوَر،بكونهما تستندُ إلى مكوّناتٍ خارجة عنِ الحمل، أمّا الوظيفتانِ الخارجيّتان فهما: المبتدأ والذّيْلُ حيث تُسندان إلى عناصِرَ تنْتمي إلى الجُملة ذاتها،و قد اقترحَ المتوكّل وظيفةً خامسة إضافةً إلى الوظائف المذكورة ،وهي وظيفة "المُنادى"حيث يقول مُعَلِّلاً وُرودَ هذه الوظيفة وإدماجها إلى الجهازِ التّداوليّ:"ونرى مِن أن تُضاف إلى الوظائف التّداوليّة الأربع المقترحة، في إطار النّحو الوظيفي،وظيفةً خامسة **وظيفة المنادى**، ويُزكّي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة ،أنّ الوصف اللّغوي السّاعي إلى الكِفاية لا يُمْكِن أن يُغفِلَ المكوّن المنادى لورودِه في سائر اللّغات الطّبيعيّة، ولغنى خصائصه في بعضها كاللّغة العربيّة،على سبيل المثال"[19].

أ/ الوظيفتان الدّاخليّتان :

1- البؤرة[20]*: التعريفُ السائد في النحو الوظيفي للبؤرة هُوَ ما اقترحه سيمون ديك،والّذي يقومُ أساساً على فكرة أنّ وظيفة البؤرة تُسْنَدُ إلى المكوّن "الحامل للمعلومة والأكثر أهميّة، أو بروزاً في الجُملة"[21]. واقترحَ المتوكّل لوظيفة البؤرة، قسمين مِن حيث طبيعة وظيفتها، ومِن حيث مجالها، أمّا مِن حيث طبيعة وظيفتها فقسّمها إلى:

1-1: بؤرة جديد : هي البؤرة المُسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة الّتي يجهلها المخاطب ؛هي المعلومة الّتي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بينَ المتكلّم والمخاطب.

مثل : أ- **من** قابلت هذا الصّباح

ب- [قابلتُ] **هِنْداً**

1-2: بؤرة مقابلة : هي البؤرة الّتي تُسنَد إلى المكوّن الحامل للمعلومة الّتي يَشُكُّ المخاطب في ورودِها، أو المعلومة الّتي يُنْكِر المخاطب وُرودها[22].

أمّا مِن حيثُ مجالها فتنقسمُ إلى:

1-1: بؤرة مكوّن : وظيفة تداوليّة تُسند إلى مكوّن مِن مكوّنات الجملة

1-2:بؤرة جملة : وظيفة تداوليّة تُسند إلى الجملة برمّتها ، وليس إلى مكوّن مِن مكوّناتها[23].

2- **المحور:** تُسند هذه الوظيفة حسب مقتضيات المقام إلى الحدّ الدّال على الذّات الّتي تشكّل محطّ الحديث داخل الحمل[24].

ب / الوظائف الخارجيّة :

1- **المُبتدأ :** " وظيفة تداوليّة تُسْنَد إلى ما يُحدّد مجال الخطاب الّذي يعتبر الحمل بالنّسبة إليه وارِداً "[25]. ووظيفته تبرز في تحديد مجال الخطاب باعتباره الدّور المكوّن المعني بهذا الأمر[26]، وكمثال توضيحي لهذا التعريف، نأخذ ما يلي:

زيْدٌ قامَ أبوهُ.

يُمكِنُ أن يمثل لبنية هذه الجملة تمثيلاً أولياً كما يأتي:

زيدٌ [مبتدأ] قامَ أبوه [حمل]

الجملة تتركّب إذن مِن رُكنينِ أساسِيَيْن :

– **حمل** [قامَ أبوه]

– **مبتدأ** [زيد] وهُوَ الّذي يُحدّد مجال الخطاب ، الّذي يعتبر مجال إسناد مجموع الجمل إليه وارِداً[27].

2- **الذّيل :** يُعرّفه المتوكّل بأنّه "المكوّن الّذي يقومُ بدور توضيح معلومةٍ واردة داخل الحمل قصد تصحيحها أو تعديلها"[28]، وتقومُ هذه الوظيفة بتحديد الأدوار لمجموعة الوظائف الدّلالية ،كما تُحدّد أيضاً الوظائف التركيبيّة الوجهية المُنطَلَق منها في وصف الواقعة الدّال عليها المحمول ، وتحدّد في الآنِ نفسه العلاقات القائمة بينَ مكونات الجملة ،بالنّظر إلى الوَضع التّخاطبي بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة[29].

3- **المنادى :** "وظيفة تُسْنَد إلى المكوّن الدّال على الكائن المُنادى في مقامٍ معيّن"[30]، وما يميّز هذه الوظيفة عن الوظائف الأخرى ،أنّها وظيفة تؤاسر المبتدأ والذيل والبؤرة والمحور فإسنادها مرتبط بالمقام ،وليس **المنادى** وظيفة دلالية كالمتقبل أو الأداة ،أو وظيفة تركيبيّة،لأنه لا يقوم بأي دوْرٍ بالنّسبة للواقعة الّتي يدلّ عليها محمول الجملة ،كما لا تسهم هذه الوظيفة أيضاً في تحديد الوِجهة ، الّتي يُنطلق منها في تحديد الواقعة[31].

وما يجب ذكرُهُ في هذا المبحث التحليلي، أنّ المتوكّل اهتمّ في مشروعه اللّساني بمحاورة التّتاج اللّغوي العربي القديم وهي محاورةٌ اتّسمت بعلاقتين:

1- **علاقة العارض المقوم المقارن:** حيث اهتم باستشفاف النّظرية الثاوية خلف ما وردَ في التراث، نحواً وبلاغةً ، وأصولاً ومنطقاً وتفسيراً، في بابِ الدّلالة بأنماطها حيث حاولَ إعادة تنظيم ما توصّل إليه وإعادة صياغته صياغةً تقرّبه ممّا يقابله في الفكر اللّساني الحديث، وأن يقارنه بنظريات لسانية حديثة تؤاسره مِن

حيثُ الموضوعات المبحوث عنها، ومِن حيث نمط المقارنة المعتمدة.

2- علاقة المقترض: حيث مدّ بينَ الفكر اللّغوي العربي القديم، ونموذج النّحو الوظيفي جسراً مَكّنهُ وهُوَ بصدد معالجة قضايا تداوليّة في اللّغة العربيّة، أنْ يستعيرَ مِن مؤلفات اللّغويينَ القُدماء، ما مسّت الحاجَةُ إليها وما رآهُ وارِداً مُناسِباً[32].

كما بيّنَ أيضاً مِن خلالِ التحليل التداوُلي ، وفق مقاربته الوظيفية الّتي أجراها على المدوّنة اللّغوية ، أهمّ آراء النّحاة مِن خلالِ دراستهم للمكوّنات الّتي تُسند إليها الوظائف التداوليّة ،حيث ذكر ملاحظاته حولَ الجمل الاستفهامية المُصدّرة بأداة الاستفهام و الجُمل الحَصْرِيّة الداخلة عليها أداة الحصر [إنّما] ،حيث توصّل إلى أنّ أداة الاستفهام [هل] لا تدخلُ على الجُمل الّتي تحتوي على مكوّن مُبأرْ ، على الجمل الّتي يكونُ أحد مكوّناتها مُسندة إلى وظيفة البؤرة سواءٌ أكانَ مُصَدَّراً في الجملة أم كان غير مُصَدَّر، أمّا بخصوص أداة الحصر [إنّما] فقد أشارَ إلى رأي اللّغويينَ بصددها، فهي تدخل على الجُملِ لتأكيد مضمونها، أو لتقويَة الحُكْم، وهي إشارةٌ تُفيد أنّ هذه الأداة تدخُل على الجُمَل المُبأرة، وعلى أحد مكوّناتها أيضاً، كما أثبتَ المتوكّل نفسُه في تناوله موقع المِحْوَر ،أنّ المُكَوّن المُتَصدّر لهذا النّمط مِنَ البِنْيات مكوّن داخلي تُسْنَدُ إليه بهذا الاعتبار وظيفة دلالية، ووظيفة تركيبيّة ،ويأخذ بالتالي حالته الإعرابية الرّفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل المُسندة إليه، وقد خلص من خلال بعض الأمثلة والقواعد الّتي ساقها أثناءَ عرضه لموقع المحور الفاعل وانتهى إلى أنّه يتنافى مع ما ذهب إليه النّحاة العرب القُدماء ،في أنّ ما أسْمَوهُ بالمبتدأ في هذا النّمط مِنَ البِنْيات، اسمٌ معرّف بالضرورة، وغيرها مِن الآراء الّتي استدركها على النّحاة حول بعض المفاهيم المُتباينة عن وظائف المركبات الاسميّة[33].

خـاتمة :

بإمكاننا القول إنّ نظرية النحو الوظيفي من خلال جهود أحمد المتوكّل تعدّ إسهاماً علمياً رائداً تنطلق من بؤرة منهجية إبستسيمولوجية الأفق ،لها مبرّرها المعرفي الّذي يجعلها تلج الخطاب اللساني العالمي في وجهه العام، فقد أعادت هذه النظرية قراءة التصورات اللغوية لاسيما البعد الدلالي التداولي بمقاربات لسانية موفّقة تستمدّ أصولها النظرية والمنهجية من تصوّر لساني واضح المعالم من حيث موضوعه وأهدافه وأدواته المفاهيمية والإجرائية .

لكن على الرّغم مِن هذه الاستنتاجات الّتي تحمل صورة المزايا لهذه النّظرية ، تبقى في الأخير مُجمَل مقولاتها نسبيّة تُوَجّه إليها أصابع الانتقاد، ونجد مِن جُملة النّقد المُوجّه لهذه النظريّة، ما يُمكن تسجيله في بعض التحليلات الوظيفيّة ، ذلك أنّ " الكتابة التجريديّة الّتي يعتمدها الوظيفيّون ، وإن كانت تعكس دقّة في تناوُل جزئيات الملفوظ ، إلاّ أنّها تُغفل جوانب أخرى كالدّلالة الإيحائيّة ؛ ذلك أنّ الانهماكَ الكبير في هذا التجريد يحصر الذهن ويُكبّله... وهذا ما يجعلنا نقتنع بأنّ نظرية النّحو الوظيفي لم تحقّق كفايتها التطبيقيّة و هي بحاجة إلى مُراجعات.

الإحالات وَ الهوامش :

1- **: يُنظر، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات ،** حافظ إسماعيلي علوي ، محمد املاخ منشورات الاختلاف ،ط1، 2009.ص:27.

2- **نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ،** ص:146.

3- **المرجع السابق** ، ص: 19.

4- **ينظر : اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ،**ص:346.

5- **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي القديم.الأصول و الامتداد ،** ص:53.

6- **نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ،** ص:19.

7- **يُنظر ، اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ،** ص: 183.

8- **المحلاتيّة :** يُقصد بها عدد المحلات الّتي يأخذها المحمول الموضوعات ، و الحدود الّتي يأخذها محمولٌ ما ،وتنقسم إلى : محلاتيّة كمّية ؛و هي عدد الموضوعات الّتي يستلزمها موضوعٌ ما ، و محلاتيّة كيفيّة ؛ وهي نوع الموضوعات الّتي يأخذها المحمول ، و محلات لواحق ؛ و هي محلات يأخذها المحمول خاصةً بالحدود اللواحق كالحد" الأداة" و "المكان" و " الزمان" و " المصدر" و"الهدف" ،إضافةً إلى النّوع الأخير و هو : محلات موضوعات؛ و هي محلات يأخذها المحمول خاصة بالحدود الموضوعات كالحد " المنفذ " و " المتقبل ". **[مليطان : 128.]**

9- **يُنظر ، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفيّة ،** ص: 71،88.

10- **اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ،** ص: 185.

11- **ينظر ، المصدر السابق ،** ص: 186.

12- **يُنظر ، اللّسانيات العربية الحديثة ،** مصطفى غلفان ، ص: 269.

، و ينظر : اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ، ص: 190-207.

13- **يُنظر ، نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم ،** ص 59-60.

14- **المحمول :** " مقولة تنتمي تركيبياً إلى مقولة الفعل ، أو مقولة الاسم أو مقولة الصّفة أو الظّرف ، و يدلّ على واقعة في عالم مِنَ العوالم الممكِنة ." **[ميليطان :128].**

15- **يُنظر : مِنَ البِنْية الحملية إلى البنية المكوّنية ؛ الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة ،** أحمد المتوكّل ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار البيضاء ، ط1، 1987، ص:60-61.

16- **يُنظر : اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ،** ص:212،215.

17- **يُنظر : مِنَ البِنْية الحملية إلى البنية المكوّنية ،** ص: 95،96.

18- تعرّف **الوظيفة** لسانيا حسب معجم ديبوا بأنّها الدّور الّذي تؤدّيه الوحدة اللّسانية في البنية التركيبيّة للملفوظ ، و مهمّة الوظائف تكمن في

تحديد وضعيّات مكوّنات الجملة.، **يُنظر :في اللسانيات التداولية؛محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم** ، خليفة بوجادي ،بتصرف،ص:94.

19- **الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة** ، أحمد المتوكّل ، دار الثقافة للنشر و التوزيع- الدار البيضاء/ المغرب ،ط1، 1985. ص: 160.

20- نذكر مِن الأعمال البحثية القيّمة الّتي قُدّمت في هذا المجال ، و هي رؤية جديدة في وظيفة البؤرة : البؤرة في نظرية النّحو الوظيفي قراءة جديدة في تنميط أحمد المتوكّل ، للباحثة سعيدة زيغد ،حيث استهدفت هذا التنميط بالدراسة و التنميط للوقوف على مدى كفايته و تمّ ذلك وفق ثلاثة معايير : الترتيبُ و التجانس ،و موافقة مقامات البؤرة المحدّدة في نظريّة النّحو الوظيفي .

21- **المصدر نفسه** ، ص:28.

22- **يُنظر المصدر السابق** ، ص: 28،29.

23- **نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم** ، ص57،58.، **و يُنظر : الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة** ، ص: 31،35.

24- اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري ، ص:252.

25- **نظرية النّحو الوظيفي ؛ الأسس والنماذج و المفاهيم** ، ص124.

26- **يُنظر ، الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة** ، ص: 115.

27- **المصدر السابق** ، ص: 115،116.

28- **اللسانيات الوظيفية ؛مدخل نظري** ، ص:240.

29- **يُنظر ، الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة** ، ص: 145،146.

30- **المصدر نفسه** ، ص:161.

31- **يُنظر ، المصدر السابق** ، ص: 161،162.

32- **اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة** ، ص:353.

33- **يُنظر ، المرجع السّابق** ، ص: 353،358.

34- **يُنظر ' النحو الوظيفي و الدّرس اللّغوي العربي ؛ دراسة في نحو الجملة** ، الزايدي بودرامة ، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في علوم اللسان العربي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013،2014،بتصرّف، ص: 439،440.